إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

تدوير المديرين والمراقبين في البلدية قريباً

توقعت مصادر مطلعة أن يتم الإعلان عن أكبر حركة تدوير وتنقلات للمديرين والمراقبين في مختلف الإدارات المركزية وأفرع بلديات المحافظات خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقالت المصادر انه يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة تمهيدا للإعلان عن هذا القرار الذي طال انتظاره خاصة بعد وجود عدد من المواقع الشاغرة في بعض الإدارات بعد إحالة عدد من المديرين للتقاعد.

وأشار المصدر الى ان الهدف من التدوير ضخ دماء جديدة شابة بهذه الإدارات من اجل تطوير العمل ورفع مستوى الأداء الوظيفي.

من جانب آخر، أقرت البلدية طلب وزارة الداخلية استحداث مواقف سيارات سطحية عامة بمنطقة الشويخ شمال المسلخ.

وقال مدير عام البلدية م.احمد الصبيح في كتابه: ورد الى البلدية كتاب وزارة الداخلية بتاريخ 2014/10/2 والمتضمن طلبهم استحداث مواقف سيارات سطحية عامة بمنطقة الشويخ شمال موقع المسلخ.

بدراسة الموقع بالتنسيق مع إدارة المخطط الهيكلي، أفادت إدارة المخطط الهيكلي بموجب الكتاب رقم أ.م.هـ/38/2014ـ1696 بتاريخ 2014/11/5 بأنه لا مانع من استحداث مواقف السيارات المذكورة على ان تكون بصفة مؤقتة وتزال عند طلب البلدية ذلك.

وتمت مخاطبة وزارات الخدمات لبيان رأيها بخصوص المواقف المطلوبة وكانت الردود كالتالي:

- وزارة الأشغال العامة: لا توجد لدينا خدمات قائمة أو مقترحة تتعارض مع مواقف السيارات.
- شركة نفط الكويت: لا توجد أي ملاحظات لدى الشركة بمنطقة المشروع.
- وزارة الداخلية (الإدارة العامة للمرور): لا مانع من عمل المواقف السطحية شريطة (مراجعة الإدارة العامة للمرور لأخذ التصاريح اللازمة قبل البدء بالتنفيذ، الالتزام بشروط الأمن والسلامة، ان يتم استخدام المدخل والمخرج القائم وربطه بالمواقف المقترحة).
- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية: لا توجد خدمات تابعة للهيئة بالموقع المطلوب.
- وزارة المواصلات: المحافظة على الخدمات الهاتفية أثناء القيام بالأعمال المطلوبة.
- وزارة الكهرباء والماء (خدمات الكهرباء): توجد خدمات للجهد المنخفض والمتوسط بالموقع، ضرورة مراجعة مراقب محافظة العاصمة لشبكات التوزيع قبل التنفيذ مع عدم وضع أسفلت فوق خدمات الوزارة وذلك لتحديث الخدمات باستمرار.
- وزارة الكهرباء والماء (خدمات الكهرباء): المحافظة على الخدمات وعدم التشوين عليها والتنسيق مع طوارئ المياه بالشويخ عند وجود تعارض او ترحيل لأعمال المشروع.

لذلك، لا مانع تنظيميا من الموافقة على طلب وزارة الداخلية استحداث مواقف سيارات سطحية عامة بمنطقة الشويخ شمال موقع المسلخ بمساحة 9517م2 تقريبا، شريطة الالتزام بالاشتراطات الواردة بردود وزارات الخدمات المرفقة والتنسيق معها قبل التنفيذ مع تفويض الجهاز التنفيذي بتعديل أبعاد او مساحة اي موقع ومواقف السيارات في حال تعارضها مع اي خدمات على ان تكون مواقف السيارات عامة ومجانية وبصفة مؤقتة وتزال عند طلب البلدية او اي من وزارة الخدمات ذلك.

البغيلي لنشر قرارات «البلدي» في الجريدة الرسمية

طالب عضو المجلس البلدي احمد البغيلي بضرورة نشر قرارات المجلس البلدي في الجريدة الرسمية أسوة بمجلس الأمة والوزارات والهيئات لما لها من أهمية كبيرة بالنسبة للمواطن. وشدد البغيلي على ان قرارات البلدي المصدقة من الوزير المختص تصبح نافذة وبعض هذه القرارات تتعلق بخطط التنمية للدولة وتخصيص الأراضي للمشاريع الكبرى ومنها للرعاية السكنية والمناطق الصناعية والحرفية وأراض للوزارات والهيئات والمواطنين وهي أمور في غاية الخطورة وتصدر بها قرارات.

وأضاف ان نشر القرارات في الجريدة الرسمية بمثابة اعلام للمواطن لما يبذله المجلس البلدي من جهود جبارة لأجل التنمية كما سيكون مرجعا نستند اليه في محاسبة الحكومة عند إخفافها في تنفيذ قرارات البلدي على ارض الواقع بالإضافة الى أن نشر القرارات سيكون ملزما للدولة بالجدول الزمني للمشاريع، موضحا أن نشر قرارات البلدي سيتطلب تعديلا في قوانين البلدية بإضافة مادة تنص على ضرورة نشر قرارات المجلس البلدي في الجريدة الرسمية لتكون نافذة وملزمة للحكومة بتنفيذها.

احمد البغيلي

العتيبي لإنشاء بلوكات تجارية وبيعها بالمزاد العلني

قدم العضو أسامة العتيبي اقتراحا بتخصيص أرض في كل محافظة لبناء بلوكات تضم محلات تباع بالمزاد العلني.

وقال العتيبي في اقتراحه: دائما ما نرى في دولة الكويت بعض المشاريع ذات طابع مميز وحققت نجاحا وإقبالا، ولكن لا يتم تكرار التجربة والتوسع فيها إن تطلب الأمر مع الأسف.

كانت للكويت في فترة الستينيات من القرن الماضي تجربة ناجحة متمثلة في تصميم وبناء مجموعة من (البلوكات) تضم محلات تجارية متخصصة في مدينة الكويت (سوق الأقمشة والبطانيات)، وقد تم بيعها للسادة المواطنين آنذاك رغبة من الدولة في دعم وتنشيط الحركة التجارية. (كل محل تجاري وثيقة تملك خاصة).

أسامة العتيبي

إن ما يعانيه السوق العقاري في هذه الفترة من تضخم في الأسعار جعل هناك انحسارا للفرص الاستثمارية العقارية، خصوصا في القطاع التجاري تخرج عن قدرة أغلب الأفراد الراغبين في الاستثمار لمحدودية رأس المال.

لذلك كان لزاما علينا إيجاد ما يحقق قيمة مضافة للدولة والمواطن دعما للاقتصاد وخلقا لقنوات استثمارية تستوعب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن المكاسب المادية التي تعود لخزانة الدولة.

لذلك كله أقترح: تخصص أرض في كل محافظة من محافظات دولة الكويت يتم بناء (بلوكات) تضم مجموعة من المحلات من قبل الدولة ومن ثم يتم بيعها بالمزاد العلني للسادة المواطنين الراغبين، وذلك وفق القوانين المتبعة، على أن يتم بيع كل وحدة تجارية (محل) على حدة وبوثيقة مستقلة بنظام المشاع.

89 شكوى استقبلها خط البلدية المباشر خلال مارس

أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية عن استقبال 89 شكوى من الجمهور عبر خطها المباشر 139 خلال شهر مارس الماضي، وذلك في إطار حرص البلدية على تفعيل دور الخط المباشر كوسيلة تواصل فعالة بين البلدية والجمهور من خلال تلقي الشكاوى والملاحظات وتحويلها إلى جهات الاختصاص والمتابعة المستمرة من أجل حلها، وذلك في مختلف المجالات المتعلقة بعمل البلدية. وأكد مراقب النقليات والطوارئ بإدارة الخدمات العامة بالبلدية عبدالسلام الكندري ان أعلى معدل للشكاوى التي تم استقبالها من الجمهور كان من محافظة الأحمدي، حيث بلغ عددها 22 شكوى تلاها محافظتا الجهراء وحولي في المرتبة الثانية وسجلتا 16 شكوى لكل منهما، فيما جاءت في المرتبة الثالثة محافظة العاصمة، وقد بلغ عددها 13 شكوى.

واشار إلى أن عدد الشكاوى التي تم تحويلها لفرع بلدية محافظة الفروانية بلغ 12 شكوى مسجلة المرتبة الرابعة، فيما جاءت محافظة مبارك الكبير بأقل معدل من نسبة عدد الشكاوى التي تم تحويلها لأفرع البلدية بالمحافظات وسجلت 10 شكاوى. وأوضح ان الشكاوى التي تم استقبالها شملت المجالات المتعلقة بالنظافة العامة، إعاقة الطريق بالدفان ورمي الأنقاض، الكثبان الرملية على الطرقات السريعة، حجب الرؤية بالأشجار والإعلانات المخالفة، مخالفات البناء وعدم التقيد بالسلامة إلى جانب التعدي أملاك الدولة والشكاوى المتعلقة بالسيارات والطراريد المهملة والأخرى المتعلقة بعدم صلاحية الأغذية والباعة الجائلين ورمي مخلفات المجاري وخلاطات الإسمنت.

الفضالة لعمل دراسة للحركة المرورية والطرق داخل مدينة الكويت

دعا العضو احمد الفضالة الى دراسة للحركة المرورية والطرق حول المدينة.

وقال الفضالة في اقتراح تقدم به: تعتبر مدينة الكويت (وسط المدينة) المحور الاساسي والمرفأ للحركة التجارية والاقتصادية والمركز التجاري والاقتصادي لكل القطاعات التجارية من شركات وبنوك ووزارات... إلخ. المدينة الحديثة تسمى «داون تاون» اي المعنى الجزء السفلي للمدينة اي المركز Down Town وهي تسمية جديدة للمعماريين ومخططي المدن الحديثة للحفاظ على حركة المرور في المدينة السفلى للقاصدين لها فقط ومن يرغب بالخروج من المدينة يسلك مخرجا واحدا ليصعد الى الطريق العلوي للخروج، ومن له مرور دون الدخول الى المدينة يظل في المنطقة العلوية مرورا بالمدينة (وسط المدينة) دون الدخول اليها ولا يؤثر ويساهم في ازدحامها. أي ان المقترح يستلزم تطبيق الآتي: تكليف مستشار دولي متخصص في تخطيط المدن وطرقها ومخارجها ومداخلها.

يقوم المستشار برفع شبكة الطرق العلوية التي تعطي مداخل ومخارج للمدينة (داون تاون) وتكون هذه الطرق سريعة بجسور ودون اي اشارات مرورية للتنقل للمناطق خارج المدينة ويمكن الوصول الى المدينة بمداخلها للذهاب للمدينة (وسط المدينة).

حاليا كثرت المباني العالية في وسط المدينة مع وجود طرق قديمة وصغيرة بالعرض مما يتم تحويلها الى one way طريق مسار واحد ووصولها للمخارج من المدينة (عدة مخارج).

توضيح اماكن مواقف السيارات متعددة الادوار لخدمة المدينة والتي هي الآن بدون مواقف وربما مستقبلا ستكون كارثة للمواقف.

وسط المدينة يكون في منطقة سفلى يرتفع عنها مخارج وجسور شبه سور حول المدينة بارتفاعات تصل الى 15ـ20 أو حسب حاجة العمل بموجب الدراسة من المستشار للمدينة.

وضع لوحات المداخل والمخارج وتقسيم المدينة الى حارات وترتيب لاستقبال رواد المدينة بمواقف السيارات وخدمات التاكسي الجوال (تاكسي المدينة ـ وسط المدينة) الذي ليس له الحق بالخروج خارج حدود المدينة السفلى.

نقطة لمرور وسط المدينة باستخدام السيارات الكهربائية والموتور عجلات (شرطة تنظيم المدينة ومساراتها).

مواقف سيارات مؤقتة للخدمات السريعة بموجب عداد الكتروني حديث لمدة ساعة، ومواقف السيارات متعددة الادوار يستخدم فيها الوقوف الإلكتروني بموجب اجهزة خاصة.

أحمد الفضالة